الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت

الملحقة الجامعية – السوقر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتعاون مع:

مخبر التشريعات في حماية النظام البيئي

مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظم

الملتقى الوطني حول:

الحماية القضائية
للحقوق الأساسية والحريات العامة

يوم: 16/15 فيفري 2022

بـــ: مقر الملحقة الجامعية – السوقر

عبر تطبيق zoom Google Meet

أعضاء اللجنة العلمية:

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية
عليان بوزيان	جامعة تيارت	سماحي خالد	جامعة تيارت
بلقيشي الحبيب	جامعة تيارت	شامي أحمد	جامعة تيارت
عباسة طاهر	جامعة مستغانم	طفياني مختارية	جامعة تيارت
عباس عمار	جامعة معسكر	فرعون محمد	جامعة سيدي بلعباس
بوسماحة الشيخ	جامعة تيارت	بوغرارة صالح	جامعة تيارت
فتاك علي	جامعة تيارت	ولد عمر طيب	جامعة تيارت
بوراس عبد القادر	جامعة تيارت	هاشمي فوزية	جامعة سعيدة
حيتالة معمر	جامعة مستغانم	عيو سيدي محمد	جامعة تلمسان
مقني بن عمار	جامعة تيارت	خلفة نصير	جامعة تيارت
بواب بن عامر	جامعة البيض	بلاق محمد	جامعة تيارت
قوسم حاج غوثي	جامعة تيارت	بن يحي عتيقة	جامعة تيارت
منقور محمد	جامعة غليزان	جباري العيد	جامعة تيارت
معمر خالد	جامعة تيارت	بلجيلالي خالد	جامعة تيارت
محمد كريم نور الدين	جامعة مستغانم	صافا يمينة	جامعة تيارت
مبطوش الحاج	جامعة تيارت	بدارنية رقية	جامعة تيارت
عثماني عبد الرحمن	جامعة سعيدة	صافة خيرة	جامعة تيارت
بلفضل محمد	جامعة تيارت	عيسى علي	جامعة تيارت
ويس فتحي	جامعة تيارت	مادون كمال	جامعة تيارت
صحراوي فريد	جامعة الجزائر 1	قويدر ميمونة	جامعة تيارت
عجالي خالد	جامعة تيارت	بن ثمرة بن يعقوب	جامعة تيارت
بن عديدة نبيل	جامعة مستغانم	داودي منصور	جامعة تيارت
حسالي علي	جامعة تيارت	حمر العين مقدم	جامعة تيارت
بن عطية بوعبد الله	جامعة تيارت	جلجل محفوظ رضا	جامعة تيارت
بن عمارة محمد	جامعة تيارت	بطاهر آمال	جامعة تيارت
وافي حاجة	جامعة مستغانم	وضاحي ميلود	جامعة تيارت
بوراس محمد	جامعة تيسمسيلت	شاشوا نور الدين	جامعة تيارت
حبشي لزرق	جامعة تيارت	طالب خيرة	جامعة تيارت
حمر العين عبد القادر	جامعة تيارت	حاج شعيب فاطيمة	جامعة تيارت
بوشي يوسف	جامعة تيارت	مدار يعقوب مليكة	جامعة تيارت
عبد الصدوق خيرة	جامعة تيارت	محمودي قادة	جامعة تيارت
لعروسي أحمد	جامعة تيارت	سيهوب سليم	جامعة تيارت
براهيمي الوردي	جامعة تيارت	مداح الحاج علي	جامعة تيارت
هروال نبيلة هبة	جامعة تيارت	حرير أحمد	جامعة سيدي بلعباس

أعضاء اللجنة التنظيمية:

الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الاسم واللقب	المؤسسة الجامعية
موسى بن عودة	جامعة تيارت	شارف بن يحي	جامعة تيارت
سليمي الهادي	جامعة تيارت	مجادي نعيمة	جامعة تيارت
سيماني ميدون	جامعة تيارت	رويسات عبد الحميد	جامعة تيارت
بلخضر طيفور	جامعة تيارت	دمدوس عادل	جامعة تيارت
بلحاج سليمة وسيلة	جامعة تيارت	دلباز كمال	جامعة تيارت
كعيوش عمر	جامعة تيارت	زياني أحمد	جامعة تيارت
داسي سفيان	جامعة تيارت	سليماني محمد	جامعة تيارت
بوبكر سعيدة	جامعة تيارت	بن مهرة نسيمة	جامعة تيارت
قعموسي هواري	جامعة تيارت	بلجيلالي محمد	جامعة البيض
سعيدي توفيق	جامعة تيارت	كعيوش عمر	جامعة تيارت
عيشوبة فاطمة	جامعة تيارت	بوحريز دايخ عائشة	جامعة تيارت
جاوي حورية	جامعة تيارت	ديش سوريا	جامعة تيارت
بن بوعبد الله فريد	جامعة تيارت	عبيد فتيحة	جامعة تيارت

استمارة المشاركة:

الاسم واللقب: .....

الرتبة العلمية: ..... التخصص: .....

الوظيفة: ..... المؤسسة: .....

الهاتف: .....

البريد الإلكتروني: .....

عنوان المداخلة: .....

المحور المشارك فيه: .....

شروط المشاركة:

يلتزم كل راغب في المشاركة بالمواصفات الشكلية التالية:

- أن يكون موضوع المداخلة متميزًا ولم يسبق به المشاركة من قبل.
- أن يكون موضوع المداخلة مرتبطا بأحد المحاور المذكورة أعلاه (على أن يذكر محور المداخلة بدقة) مثال: (المحور الأول: البند رقم 1).
- تقبل المداخلات الفردية والثنائية.
- يجب التقيد بالمنهج العلمي الأكاديمي المتعارف عليه في إعداد البحوث الجامعية (تكتب المداخلة باللغة العربية بحجم 14 في المتن و10 في الهامش نوع الخط (Simplified Arabic)، وباللغة الأجنبية (فرنسية – إنجليزية) بحجم 12 في المتن و08 في الهامش نوع الخط (Times new roman).
- يجب أن يكون عدد صفحات المداخلة يتراوح ما بين (15) إلى (20) صفحة، بما فيها الهوامش التي تكتب وجوبا في آخر المداخلة.
- ترسل إستمارة المشاركة، والنص الكامل للمداخلة إلى البريد الإلكتروني التالي:

annsoug@gmail.com

sougueurannexe.dsp14@gmail.com

تواريخ هامة:

- ترسل المداخلات كاملة قبل تاريخ: 2022/01/25.
- الرد على المداخلات يوم: 2022/01/30، مع دعوة المشاركة.
- يجب إحضار المداخلة على قرص مضغوط يوم انعقاد الملتقى (بصيغة PDF+Word).

جهة الإتصال: – يرجى الاتصال باللجنة التنظيمية للملتقى على أرقام الهواتف التالية:

(05.56.27.01.20) – (05.52.69.87.45) – (05.49.55.78.04).

ملاحظة هامة:

- لا تتحمل الجهة المنظمة للملتقى تكاليف النقل والإيواء، كما لا توجد رسوم للمشاركة.
- يمكن المشاركة في الملتقى الوطني عن بعد بتقنية (zoom).
- سوف تنشر المداخلات في عدد خاص بمجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية (حيث يتم اختيار هذه المقالات من قبل لجنة التحكيم المنبثقة عن اللجنة العلمية).

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي للملتقى:

السيد (ة): أ.د بلقومان برزوق (مدير الجامعة)

المشرف العام للملتقى:

السيد (ة): أ.د عليان بوزيان (عميد الكلية)

المنسق العام للملتقى:

السيد (ة): د. جخدان خالد (مدير الملحقة)

المقرر العام للملتقى:

السيد (ة): أ.د مكي خالدية (مديرة المخبر)

رئيس الملتقى:

السيد (ة): أ. بن أحمد محمد

رئيس اللجنة العلمية:

السيد (ة): د. محمدي محمد الأمين

رئيس اللجنة التنظيمية:

السيد (ة): د. سنوسي علي

السيد (ة): د. بخباز عبد الله

منشط الملتقى:

السيد (ة): د. عميري أحمد

الفئات المعنية بالمشاركة في الملتقى:

- الأساتذة الجامعيين والباحثين.
- الهيئات القضائية والإدارية.
- منظمة المحامين ناحية تيارت.
- الطلبة الجامعيون.

ديباجة الملتقى:

لا يزال موضوع الحقوق والحريات يشغل الفكر الإنساني عبر التاريخ البشري الطويل، إذ يتأثر سلبًا وإيجابًا بالظروف الزمانية والمكانية للمجتمعات البشرية، حيث يستمد موضوع الحماية القضائية للحقوق الأساسية والحريات العامة وجوده إنطلاقًا من تلك الجدلية القائمة بين الواقع والقانون، حيث تعتبر حماية حقوق الإنسان وحرياته وضمان التمتع بها والوقوف ضد كل الإنتهاكات والإعتداءات الماسة بها، من أهم الأهداف التي تسعى الدولة اليوم جاهدة لتحقيقها وضمان إستمراريتها.

وإذا كان الحق هو تلك السلطة ذات الطبيعة الخاصة التي يعترف بها كل من الدستور والقانون لشخص معين تثبت له كقيمة يكون مستحقًا لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سبيل الإمتياز في مواجهة الكافة، بحيث يتحدد مداها وطبيعتها بحسب نوع العلاقة المعبر عنها وبحسب نوع الحق، أما الحرية سواء شخصية كانت أم عامة فهي ممارسة الحقوق وفق ما تسمح به القوانين المعمول بها.

وغني عن البيان أن جهاز القضاء بكل هيئاته المختلفة يعتبر ذلك الملاذ الآمن والحصن المتين الذي يستند إليه المواطنون في حماية حقوقهم وحرياتهم من كل ما من شأنه أن يهدد أو يمس بها من إعتداءات أو أخطار ، ولهذا أعتبر جهاز القضاء في كل المجتمعات القديمة والحديثة أنه الحارس الطبيعي والحامي الحقيقي للحقوق الأساسية والحريات العامة، غير أنه لا يمكن لهذا الجهاز أن يؤدي وظيفته النبيلة بهذا الشأن إلا في ظل نظام قانوني يحترم إستقلاليته ويدعم حقوق الإنسان وحرياته.

وعليه يطرح موضوع هذا الملتقى الإشكالية التالية:

- بإعتبار أن القضاء ضمانة حقيقية لحماية الحقوق والحريات، فما هي الآليات القضائية والقانونية الممنوحة للجهاز القضائي في سبيل ذلك؟ وإلى أي مدى يستطيع القضاء ضمان الأمن القضائي في حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة؟

أهداف الملتقى:

يسعى هذا الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها نجد:

- تقديم قراءات مختلفة في النصوص الدستورية والقانونية المقررة لحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطن.
- الوقوف على واقع الحماية القضائية للحقوق الأساسية والحريات العامة، ومدى ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- المساهمة في توفير المعلومة ونقلها لكل المعنيين من سلطات دستورية ومؤسسات قضائية وهيئات وطنية مستقلة ومنظمات حقوقية وكافة المواطنين.
- مساهمة المجتمع المدني في إرساء قواعد دولة الحق والقانون، ومدى مساعدتها لجهات العدالة في حماية الحقوق والحريات.

محاور الملتقى:

المحور الأول: القضاء وحقوق الإنسان

1. أساس الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة.
2. جدلية حدود حقوق الإنسان والحريات وعلاقتهما بالواجبات الأساسية للفرد.
3. أهمية إستقلالية جهاز القضاء في حماية الحقوق والحريات.
4. الضمانات القضائية الدستورية والقانونية لحماية الحقوق والحريات.
5. الأمن القضائي ودوره في حماية الحقوق والحريات.

المحور الثاني: دور القضاء الدولي في تكريس حماية الحقوق والحريات

1. حق التقاضي أم القضاء الدولي.
2. حق التقاضي أمام القضاء الدولي الإقليمي.
3. مبدأ التكامل بين القضاء الوطني والقضاء الدولي في حماية الحقوق والحريات.
4. مبدأ عدم الإفلات من العقاب في قضايا حقوق الإنسان.

المحور الثالث: دور القضاء الدستوري في حماية الحقوق والحريات

1. دور الهيئات القضائية في الرقابة على دستورية القوانين الماسة بالحقوق والحريات.
2. الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية في قضايا حقوق الإنسان.
3. إختصاص السلطة التشريعية في تنظيم الحماية القضائية للحقوق والحريات.

المحور الرابع: دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات.

1. رقابة القضاء الإداري على الإعتداء المادي على الحقوق والحريات.
2. سلطات القاضي الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية.
3. مجلس الدولة ودوره في حماية الحقوق والحريات الأساسية.
4. دعوى الإستعجال الإداري في حماية الحقوق والحريات الأساسية.
5. دعوى الإلغاء ودورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية.

المحور الخامس: دور القضاء العادي في حماية الحقوق والحريات.

1. حماية القضاء المدني للحقوق والحريات الأساسية.
2. حماية القضاء الجنائي للحقوق والحريات الأساسية.
3. الأقطاب القضائية المتخصصة وعلاقتها بحماية الحقوق والحريات.

المحور السادس: دور المؤسسات الوطنية في ترقية حماية الحقوق والحريات.

1. دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
2. دور المنظمات الوطنية والجمعيات في ترقية حقوق الإنسان.
3. دور هيئة الدفاع ومساهمتها في حماية الحقوق والحريات.
4. الحماية المؤسساتية للحقوق والحريات.

المحور السابع: دور المؤسسة الجامعية في ترقية الحقوق والحريات.

1. دور كلية الحقوق والعلوم السياسية في ترقية حماية الحقوق والحريات.
2. الدور الإستشاري لمخابر البحث العلمي في تعزيز الحماية القضائية للحقوق والحريات.
3. الحماية القضائية للحقوق والحريات الأكاديمية.
4. دور المؤسسات الجامعية في نشر المفاهيم العامة للحقوق والحريات.